المرحلة: الأولى
المادة: مبادئ علم الاقتصاد
أستاذ المادة: م.م. هند وليد العبيدي

الباب الرابع/ الدخل القومي والتوزيع

الفصل الثاني عشر :الدخل القومي The National Income

أولاً:- تعريف الدخل القومي:

الدخل القومي هو: مجموع العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الانتاج من المواطنين مقابل استخدام هذه العناصر في انتاج السلع والخدمات سواء أكان ذلك داخل البلد أو خارجه من خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.

يمكن توضيح التعريف بالنقاط الآتية:

١- إن الدخل القومي هو الدخل المتحصل للاقتصاد الوطني بأجمعه أي للمقيمين (المقيم هو المواطن الذي يعيش في الدولة بشكل مستمر وفيها نشاط أعماله ويعتبر ضمن المقيمين أعضاء السلك الدبلوماسي للدولة والطلاب الذين يدرسون في الخارج والسواح والمسافرين لغرض العلاج)

٢- إن الدخل القومي يختلف عن دخل الأفراد وإن مجموعه لايساوي مجموع دخول الأفراد ، فهناك دخول لاتعد دخولاً فردية لكنها تعد من مفردات الدخل القومي كالاستقاطاعات التقاعدية وأرباح الشركات غير الموزعة وبالعكس هناك دخول فردية لكنها لاتدخل ضمن الدخل القومي ، كالإعانات الموزعة من خلال الضمان الاجتماعي والرواتب التقاعدية.

٣- إن الدخل القومي يشمل دخل المواطنين فقط سواء أكانوا أشخاص طبيعيين أم غير طبيعيين كالشركات الخاصة أو المشروعات العامة أو الهيئات الحكومية ، نتيجة لإسهامهم في الانشطة الانتاجية داخل البلد أو خارجه. وبناءً على ذلك فإن الدخول التي يحصل عليها الاجانب نتيجة لامتلاكهم بعض عناصر الانتاج لاتدخل ضمن الدخل القومي.

مثال : أن العوائد التي تحصل عليها الشركات العاملة في العراق لا تدخل في تقدير الدخل القومي العراقي في حين أن العوائد التي يحصل عليها العراقيون من جراء نشاطهم الانتاجي في الخارج تدخل في حساب الدخل القومي العراقي.

٤- إن الدخل القومي ينبغي أن يكون ناجماً عن خدمات اقتصادية يقدمها الأفراد الاقتصاديون (الأفراد المنتجون والمشاريع والمؤسسات والهيئات الحكومية) ، فالخدمات العرضية لاتدخل ضمن الدخل القومي ، فمثلاً إن شراء دار وبيعها بعد فترة بثمن أعلى من ثمن شرائها فالربح في هذه احالة لايعد دخلاً إنما يعتبر من قبيل الأرباح القدرية (أن قوانين بعض الدول تتوسع في تعريف الدخل فتعتبر هذا النوع من الأرباح دخلاً وذلك لكي فرض عليه الضريبة لذا ينبغي التفرقة بين طبيعة هذا النوع من الأرباح والأرباح التي تدخل ضمن الدخل القومي). كما لايُعد دخلاً الربح الناجم من شراء سند وبيعه بسعر أعلى وكذلك لايعد الإرث من

م. هند وليد العبيدي

مفردات الدخل القومي لأن الإرث هو مجرد عملية نقل الملكية من المورث إلى الوارث وهو ليس نتيجة خدمة اقتصادية قام بها الوارث.

وإذا ما نظرنا إلى الدخل القومي من زاوية الانتاج فإنه يمثل مجموع صافي قيمة السلع والخدمات المنتجة في الدولة.

وبهذا فإن الدخل القومي يعكس مقدار النشاط الاقتصادي للمواطنين وهو يختلف عن مفهوم الثروة القومية

ثانياً: أهمية دراسة الدخل القومي:

تحتل دراسة الدخل القومي مكاناً هاماً في الدراسات االاقتصادية المعاصرة لأسباب متعددة منها:

١- يُعَّد الدخل القومي أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تستخدم في تتبع تطور النشاط الانتاجي في البلد ، فتطور الدخل القومي خلال فترة زمنية معينة يعكس حالة النمو أو الركود في الاقتصاد القومي خلال هذه الفترة.

٢- في العصر الحديث (عصر التخطيط الاقتصادي) يُعَّد تقدير الدخل القومي للسنوات السابقة لوضع وتنفيذ الخطة الاقتصادية وكذلك تحديد مكونات هذا الدخل أمراً ضرورياً لتنوير الطريق أمام واضعي الخطة الاقتصادية، ذلك لأن هذه القدرات تعد نقطة البداية بالنسبة لعمل المخطط الاقتصادي في تحديد هدف الخطة وتحديد الرسائل اللازمة لتحقيق هذا الهدف خلال فترة زمنية محددة ، إذ أن عناصر الخطة الاقتصادية هي:

حصر الامكانات البشرية والمادية ، وتحديد الهدف ، وتحديد الوسائل (المشاريع) اللازمة ، وتحديد فترة زمنية لتحقيق الهدف ، لذا فإن تقدير الدخل القومي هو نقطة البداية في عملية التخطيط.

٣- إن مستوى الدخل القومي الحقيقي وشكل توزيعه بين المواطنين يُعّد من العوامل الهامة المحددة لمستوى معيشة الأفراد (الرفاهية الاقتصادية).

ويقصد بمستوى معيشة الأفراد : هو مقدار السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد فإذا ارتفع مقدار السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد يقال أن مستوى المعيشة مرتفع أما إذا انخفض هذا المقدار فهذا يعني أن مستوى المعيشة منخفض.

أما تكاليف المعيشة : فيقصد به مقدار مايدفع من نقود للحصول على السلع والخدمات التي يستهلكها الفرد.

إذا ارتفع الدخل القومي الحقيقي بمعدل أكبر من معدل زيادة السكان خلال فترة زمنية معينة فإن متوسط دخل الفرد سيرتفع وبالتالي تزيد الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، أي أن بإمكان الفرد في هذه الحالة الحصول (في المتوسط) على كميات أكبر من السلع والخدمات وبالتالي تزداد قدرته على إشباع حاجاته.

م.م هند وليد العبيدي

أما إذا انخفض الدخل القومي الحقيقي أو أنه ارتفع بمعدل أقل من معدل نمو السكان فيحصل العكس إذ ينخفض مستوى معيشة الأفراد.

ثالثاً: الناتج المحلي الإجمالي:

هو مجموع القيم المضافة الإجمالية المتحققة في القطاعات الاقتصادية داخل الحدود الجغرافية للبلد بمساهمة عوامل الانتاج الوطنية وغير الوطنية ، أي أنه يمثل مجموع قيمة الانتاج الاجمالي من السلع والخدمات بعد أن تطرح منه قيمة الاستهلاك الوسيط أو مستلزمات الانتاج

أي أن : الناتج المحلي الاجمالي = الانتاج الاجمالي – مستلزمات الانتاج

اما الانتاج الاجمالي: فهو مجموع القيم النهائية للسلع والخدمات المنتجة في البلد في مختلف القطاعات الاقتصادية دون استبعاد مستلزمات الانتاج.

يطرح من الناتج المحلي الإجمالي مقدار ما يستحقه أصحاب عناصر الانتاج من الاجانب (غير المواطنين) نتيجة لاسهامهم في عمليات الانتاج داخل البلد فيكون الباقي هو مايستحقه المواطنون داخل البلد ثم يضاف إلى هذا مقدار العوائد التي حصل عليها المواطنون الذين يسهمون بخدمات عناصر الانتاجية في الخارج.

وبناءً على هذا يمكن تصور ثلاث حالات للعلاقة بين الناتج المحلي والدخل القومي وهي:

الدخل القومي = الناتج المحلي
عندما تتساوى العوائد المستحقة للأجانب في البلد مع مايستحقه مواطنوا البلد في الخارج.
الدخل القومي أكبـر الناتج المحلي
عندما تكون العوائد المستحقة للمواطنين في الخارج أكبر من قيمة العوائد المستحقة للأجانب في الداخل
الدخل القومي أقـــل الناتج المحلي
عندما تكون العوائد المستحقة للأجانب في دخل البلد أكبر من مقداار العوائد التي يستحقها مواطنوا البلد في الخارج

م.م هند وليد

رابعاً: طرق احتساب الدخل القومي:

يمكن النظر للدخل القومي من ثلاث أوجه:

- إذ ينظر إليه من ناحية الانتاج كونه مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة.
- ينظر إليه من زاوية دلالته كدخل موزع، أي دخل عناصر الانتاج وبذا يكون الدخل القومي عبارة عن (مجموع الدخول الموزعة على المساهمين في الانتاج خلال السنة أي أنه يشمل أجور العمال وفوائد رؤوس الأموال وريع الأراضي والعقارات وأرباح المنظمين)
- أما الزاوية الثالثة فينظر من خلالها للدخل على اعتباره مجموع الانفاق إذ أن الدخول التي يحصل عليها المشاركون في العملية الانتاجية لابد وأن ينفقوها على استهلاكهم ويدخرون الباقي.

لذا فإن الدخل القومي يمكن أن ينظر إليه من ثلاثة أوجه متساوية هي الناتج القومي والدخل الموزع والانفاق القومي.

وبناءً على ماتقدم هناك ثلاث طرق لاحتساب الدخل القومي هي:

١- **طريقة الدخل الموزع:** تعتمد هذه الطريقة في حساب الدخل القومي على جمع دخول عوامل الانتاج كافة ولهذا الغرض تجمع دخول الأفراد والمشروعات الوطنية الخاصة والعامة إضافة إلى دخل حكومة البلد على أن يؤخذ بنظر الاعتبار عدم احتساب أي دخل من هذه الدخول أكثر من مرة. فالدخول المنقولة التي لاتمثل خدمات انتاجية لاتدخل ضمن حسابات الدخل القومي لأن في ذلك تكراراً في احتساب الدخل ومثال هذه الدخول هي اعانات البطالة ورواتب المتقاعدين والهبات والهدايا.

وبموجب هذه الطريقة يحسب دخل كل من أسهم في النشاط الانتاجي عن طريق العمل وحصل على الأجور والرواتب النقدية والعينية ، أو عن طريق تأجير مايملكه من أرض وعقار وحصل على ريع، أو نتيجة لقيامه بتنظيم المشروعات الانتاجية ويحصل على ربح أو عن طريق تقديمه لرأسمالية وحصل على فائدة. وتستند هذه الطريقة في حساب الدخل القومي إلى احصاءات ضرائب الدخل وإحصاءات الضمان الاجتماعي ، لذا فهي صعبة الاستخدام في البلدان النامية لعدم شمول ضريبة الدخول سوى اعداد قليلة نسبياً ، ويسبب ارتفاع السماحات الضريبية وانخفاض دخول الأفراد وضعف كفاءة الأجهزة الضريبية.

٢- **طريقة القيمة المضافة:** تتبع هذه الطريقة أساساً لحساب القيم الصافية لمجموع السلع والخدمات المنتجه، أي احتساب الناتج القومي ، ولما كان احتساب الناتج تعتريه بعض الصعوبات كاحتمال التكرار في الحساب وذلك باحتساب السلعة الواحدة أكثر من مرة كاحتساب قيمة الخبز في حين أن القمح يعد في هذه الحالة

م.م هند وليد العبيدي

سلعة وسيطة لانتاج الطحين ويعد الطحين سلعة وسيطة لانتاج الخبز والسلع الوسيطة كالطحين والقمح في هذه الحالة لاتدخل في حسابات الدخل القومي إنما الذي يدخل في هذه الحسابات هو الخبز فقط.

ولتلافي حصول التكرار في الحساب يؤخذ عادة بقاعدة القيمة المضافة

تتلخص هذه الطريقة في تقسيم الاقتصاد الوطني لعدد من القطاعات (زراعي ، صناعي ، تشييد ، نقل ...الخ) ثم تحتسب القيمة المضافة لكل قطاع ، أي تحتسب القيمة التي يضيفها القطاع في عملية الانتاج وبعد ذلك تجمع القيم المضافة لجميع القطاعات للحصول على القيمة المضافة للاقتصاد الوطني والتي هي الناتج القومي الذي بدوره يساوي الدخل القومي. ويلجأ لاحتساب القيمة المضافة لكل قطاع إلى تحليل المستخدم المنتج – Input Output Analysis

والمنتج هو مجموع قيمة السلع التي ينتجها كل قطاع (مثلاً مجموع قيمة السلع الزراعية) أما المستخدم فهو قيمة السلع الوسيطة التي يستخدمها القطاع باعتبارها مستلزمات إنتاج له. وبطرح قيمة المستلزمات من قيمة الانتاج النهائي نحصل على القيمة المضافة للقطاع وهكذا تحسب القيم المضافة في القطاعات الأخرى ثم تجمع لتحديد الدخل القومي.

ويمكن ايجاز هذه الطريقة بما يأتي:

١- يحسب الانتاج في كل قطاع معين.
٢- تحسب المستلزمات الانتاجية في القطاع.
٣- القيمة المضافة في القطاع = الانتاج – المستلزمات.
٤- تجمع القيم المضافة في كل القطاعات لنحصل على الناتج القومي الذي يساوي الدخل القومي.

يمكن تقدير الدخل القومي بهذه الطريقة وفق المعادلات التالية:

١- الانتاج المحلي الإجمالي – مستلزمات الانتاج = القيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي)

٢- الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد عوامل الانتاج الأجنبية في الداخل والوطنية في الخارج = الناتج القومي الإجمالي

٣- الناتج القومي الإجمالي بأسعار السوق – تخصيصات استهلاك رأس المال الثابت (الاندثار) = االناتج القومي الصافي = الدخل القومي بأسعار السوق

٤- الدخل القومي بأسعار السوق – الضرائب غير المباشرة + الإعانات = الدخل القومي بأسعار عوامل الانتاج

٣- **طريقة الانفاق:** تستند هذه الطريقة على حساب مجموع الانفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية خلال السنة. فالدخل كما ذكرنا سابقاً إما أن يستهلك أو يدخر وأن الادخار عند انتهاء العملية الانتاجية يُعد استثماراً ، ولهذا الغرض يمكن تقسيم السلع والخدمات إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

م. هند وليد العبيدي

مجموعة السلع والخدمات الاستهلاكية ، فالسلع الاستهلاكية تتميز عن السلع الأخرى بكونها تنتهي بمجرد استعمالها وأبرز مثال لها المواد الغذائية.

مجموعة السلع والخدمات الاستثمارية والتي لاتنتهي بمجرد استعمالها إنما تستخدم في انتاج السلع والخدمات الأخرى وأبرز مثال هو المكائن والآلات

فالدخل المكتسب ينفق جزء منه على الاستهلاك أما الذي لم ينفق على الاستهلاك فإنه يدخر وبالتالي يوجه نحو الاستثمار ، أما الجزء الذي لم ينفق على الاستهلاك ولم ينفق على الاستثمار فإنه يعد من قبيل المخزون السلعي والذي يعد في نهاية العملية استثماراً أيضاً.

ولاحتساب الدخل القومي بطريقة الانفاق يحصى مايلي:

١- الانفاق الاستهلاكي الفردي على السلع والخدمات (الاستهلاك الخاص)
٢- لانفاق الاستهلاكي الحكومي على الدفاع والعدل والصحة والتعليم.. الخ
٣- الانفاق الاستثماري على تشييد الدور والمصانع والطرق والجسور.. الخ
٤- تغيير كمية المخزون السلعي
٥- صافي التعامل الخارجي ، الصادرات (المنظورة والغير المنظورة) الاستيرادات (المنظورة والغير منظورة)

أي أن الإنفاق القومي (الدخل القومي)= الاستهلاك الخاص + الاستهلاك العام+ الاستثمار الخاص والعام + المخزون السلعي + صافي الفرز بين الصادرات والاستيرادات

سبق وذكرنا بأن عوامل الانتاج هي اربعة (العمل ، رأس المال ، الأرض أو ا الطبيعة ، والتنظيم)

العمل : يتمثل في القوة الانتاجية النابعة من المجهود العضلي والذهني.

رأس المال : يتمثل في القوة الانتاجية التي تحتويها جميع الأصول الرأسمالية المادية.

والأرض أو الطبيعة : تشتمل على القوة الانتاجية الكامنة في الأرض القابلة للزراعة وفي الثروة المعدنية والمميزات المناخية والجغرافية.

التنظيم : فيتمثل في الطاقة الانتاجية لدى المنظمين وهم الفئة التي تملك الخبرة التنظيمية التي تقوم بمزج عوامل الانتاج بنسب معينة لتحقيق أكبر كفاية انتاجية ممكنة.

ولما كان الناتج القومي هو سيل من السلع والخدمات فإن كل وحدة من الوحدات الانتاجية تتولى عملية أو أكثر من العمليات الانتاجية ، وإن العملية الانتاجية تعني مزج أكثر من عامل من عوامل الانتاج وإن هناك علاقة معينة بين مستوى الانتاج القومي وبين كل عامل من العوامل الستة السابقة الذكر.

إذ أن قدرة المجتمع على الانتاج تكون أكثر كلما زاد ما يملكه من عوامل الانتاج وكلما كانت هذه العوامل ذات كفاءة أعلى وكان مستوى استخدامها استخداماً كاملا . كما أن طريقة تخصيص واستخدام عوامل الانتاج ذات علاقة كبيرة

م.م هند وليد العبيدي

بمستوى الناتج القومي فالمبدأ الاقتصادي يقتضي وضع كل العوامل الانتاجية في الموضع الذي يحقق فيه أكبر كفاية انتاجية ممكنة.

وأخيراً أن مجموعة الظروف التي تعمل عوامل الانتاج فيها تؤثر بطريق غير مباشر في الكفاية الانتاجية لهذه العوامل، هذه الظروف التي يطلق عليها افطار العام تتضمن الجوانب الثقافية والسياسية والفنية والاجتماعية والاقتصادية بشكل عام وهي ذات تأثير كبير في مستوى الناتج القومي.

وبصورة عامة يكون الانتاج القومي في المجتمع أفضل إذا كانت عوامله الانتاجية ذات حجم أكبر وجوده أفضل وتناسب أوفق ومستوى تشغيل أعلى واستخدام أحسن وتعمل في ظروف أكثر ملائمة للعمل.

الدخل القومي النقدي والحقيقي :

إن الدخل النقدي: للفرد هو مقدار ما يكسبه من دخل بصورة نقدية لقاء مساهمته في العملية الإنتاجية. أما **الدخل الحقيقي** فهو مقدار ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات بدخله النقدي. والدخل الحقيقي للفرد يمكن أن يتغير ارتفاع أو انخفاض مع بقاء دخله النقدي ثابت. وذلك لتغير أسعار السلع والخدمات. فعندما تنخفض الأسعار وبقاء الدخل النقدي ثابت فأن الدخل الحقيقي سيرتفع، وعندما ترتفع الأسعار وبقاء الدخل النقدي ثابت فأن الدخل الحقيقي للفرد سينخفض. **أما الدخل القومي النقدي** ويقصد به مجموع الدخول النقدية التي يحصل عليها أصحاب العوامل الإنتاجية. **أما الدخل القومي الحقيقي** فيقصد به مقدار السلع و الخدمات المنتجة الصافية التي يستطيع أصحاب عوامل الإنتاج الحصول عليها بدخولهم النقدية .

العوامل المؤثرة في مستوى الدخل :

يمكن تحديد العوامل المؤثرة في مستوى الناتج القومي بما يأتي :

1. **كمية عوامل الإنتاج** : أن قدرة المجتمع على الإنتاج تكون أكثر كلما زاد مقدار ما يملكه من عوامل الإنتاج .
2. **طبيعة كفاءة عوامل الإنتاج** : كلما كانت هذه العوامل ذات كفاءة أعلى كلما كانت قدرة المجتمع كبيرة على زيادة الإنتاج .
3. **طبيعة التناسب بين عوامل الإنتاج** : أن العملية الإنتاجية تعني مزج أكثر من عامل من عوامل الإنتاج وأن هناك علاقة معينة بين مستوى الإنتاج القومي وبين كل عامل من هذه العوامل الستة.
4. **مستوى استخدام عوامل الإنتاج** : كلما كان مستوى الاستخدام هذه العوامل استخداماً كاملاً كلما زاد مستوى الإنتاج.
5. **طريقة تخصيص عوامل الإنتاج** : أن طريقة تخصيص عوامل الإنتاج ذات علاقة كبيرة بمستوى الناتج القومي. حيث ينبغي وضع كل عوامل الإنتاج في الموضع الذي يحقق فيه أكبر كفاية إنتاجية ممكنة.

م.م هند وليد العبيدي

---

6. الإطار الذي تعمل به عوامل الإنتاج : أن مجموعة الظروف التي تعمل بها عوامل الإنتاج تؤثر بطريقة غير مباشرة في الكفاية الإنتاجية لهذه العوامل وهذه الظروف تتمثل بالجوانب الثقافية والسياسية والفنية والإنتاجية والاقتصادية وهي ذات تأثير كبير في مستوى الناتج القومي.

سابعا : النظرية الحديثة في الدخل والاستخدام:

إذا كان الاقتصاد هو دراسة تخصيص الموارد بين البدائل المتنافسة بأفضل طريقة يمكن معها تخفيف مشكلة الندرة، فإن الاقتصاديين سابقاً(الكلاسيك)كانوا قد ركزوا اهتمامهم على جانب الاختيار ، بمعنى أنهم أكدوا اتجاه الانتفاع بالموارد وعلاقتها بسلك المنتجين والمستهلكين ، أي أنهم ركزوا على كيفية توزيع الموارد بين الاستخدامات البديلة وكيفية توزيع الناتج بين أصحاب هذه الموارد، وهذه هي النظرة الجزئية التي تدور حول السعر وسياسة المشاريع في الانتاج وكيف أن الموارد تبتعدعن أو تنجذب نحو انتاج معين بسبب تقلبات الأسعار.

هذه النظرية تفترض أن جميع الموارد يمكن الانتفاع منها انتفاعاً كاملاً، وذلك استناداً إلى قانون ساي (Say`s Law) الذي ينص" في الاقتصاد ككل ، أن العرض يخلق طلبه "وحسب هذا القانون عندما تنتج سلعة فإنها تخلق طلباً على السلع الأخرى وبالتالي لايمكن أن يكون هناك فائض انتاج من السلع بشكل عام .وإذا لم يكن هناك فائض انتاج فليس هناك مشكلة بطالة وفي حالة حصول بطالة مؤقتة فإن مرونة الأسعار والأجور كفيلة بمعالجة هذه الحالة وبالتالي يتحقق الاستخدام الكامل.

غير أن كساد الثلاثينات أثبت أن التحليل الكلاسيكي للنظام الاقتصادي قائم على تفسير جزئي لم يعط اهتماماً للإخفاق في استغلال الموارد بسبب الاعتقاد بأن الاستخدام لابد أن يتحدد عند مستوى الاستخدام الكامل وأن حجم الانتاج الكلي يبقى ثابتاً عند مستوى واحد ولايتغير إلا في الأجل الطويل.

أما النظرية الحديثة فقد حولت الاهتمام من اتجاه الطلب على الموارد إلى مستوى ذلك الطلب ، فالطلب على الأقل في الأجل القصير يمكن أن ينخفض دون المستوى الضروري لتحقيق الاستخدام الكامل.

وإذا كانت نقطة الضعف في الاقتصاد الكلاسيكي تتمثل في أن تفسيره لعمل الاقتصاد يقتصر على حاله خاصة وفي حالة الاستخدام الكامل فإن جون مينرد كينز في نظريته العامة بين كيفية عمل الاقتصاد تحت أي مستوى من مستويات الاستخدام وكان قد كتب نظريته في وقت تسوده البطالة الواسعة .ومن اجل توضيح مضمون النظرية العامة للدخل والاستخدام لابد من التطرق للأمور التالية:

1-**العلاقة بين الدخل والاستخدام** : إن حجم الدخل ذو علاقة قوية بمستوى الاستخدام، فمادام الدخل(من زاوية الانتاج)هو سيل من السلع والخدمات المنتجة فإن زيادة عدد المستخدمين يعني(في حالة بقاء الأشياء الأخرى ثابتة)ارتفاع الدخل.

ومن ناحية أخرى إن عدد المستخدمين يعتمد على مستوى الانتاج ، فإذا قررت المشاريع زيادة انتاجها فإنها يجب أن تستأجر عمالاً إضافيين أما إذا قررت إنقاصه فإنها تسرح بعضاً منهم، آخذين بنظر الاعتبار بأن الدخل القومي يمكن أن يزداد بدون زيادة الاستخدام وذلك إذا ما ارتفعت انتاجية العمل Productivity of Labor فارتفاع الانتاجية

هو سبب رئيسي في تفسير ارتفاع الدخل القومي في الوقت الحاضر مقارنة بما كان عليه قبل خمسين أو مئة سنة، فالسبب هو ليس لأن قوة العمل حالياً أكبر مما كانت عليه في السابق بل لأن كل فرد من هذه القوة العاملة أصبح أكثر انتاجاً (كمعدل)مما كان عليه في السابق، غير أن أهمية التغيرات في الانتاجية تظهر في الأجل الطويل وإنها لاتؤثر في الدخل القومي تأثيراً ملحوظاً من سنة لأخرى كتأثير التغير في عدد المستخدمين.

2-**الاستخدام الكامل Full Employment** :- يعني الاستخدام الكامل غياب البطالة الإجبارية غير أنه 100% لايعني اختفاء البطالة ووصولها إلى الصفر، أي لايعني الاستخدام بالمعنى الحرفي للكلمة أي من قوة العمل المحتملة إنما يسمح بوجود مايسمى بالبطالة الاحتكاكية ، وعملياً يكون الاقتصاد في حالة استخدام كامل عندما تكون فيه نسبة 2-3% من قوة العمل غير مستخدمة وقد عرف الاستخدام الكامل كما يلي:

"**<u>الاستخدام الكامل</u>** يعني بأن الأشخاص المؤهلين الذين يبحثون عن أعمال بالأجر السائد يمكن تشغيلهم في نشاطات انتاجية بدون تأخير كثير."

<u>فالاستخدام الكامل</u> يفهم بأنه مصحوب بشيء من البطالة وتفسير هذه الحقيقه هو أن بعض النشاطات الاقتصادية تكون موسمية الزراعة والسياحة وغيرها كما أن هناك أشخاصاً يحاولون تغيير أعمالهم لذا فإنهم يكونون في حالة بطالة مؤقتة وهذا النوع من البطالة يسمى بالبطالة الاحتكاكية وهو يختلف عن البطالة العامة.

3-**محددات الدخل القومي** :لقد انتقد كينز فكرة أن العرض يخلق طلبه وأن الطلب الكلي يتساوى دائماً مع العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل وبين أن الطلب الكلي قد يتساوى مع العرض الكلي عند جميع مستويات الاستخدام والانتاج، فالطلب الكلي قد يتساوى مع العرض الكلي عند مستوى دون مستوى الاستخدام الكامل ، أي أن كينز يرى أن الاقتصاد يمكن أن يكون في توازن عند أي مستوى دون مستوى الاستخدام الكامل وأن الاستخدام الكامل ماهو إلا حالة خاصة وبين ذلك وفق التحليل التالي:

في الأجل القصير هناك طاقة انتاجية ثابتة في الاقتصاد القومي وأن الدخل(الانتاج)يعتمد على مدى استغلال هذه الطقة وإن مدى استغلال هذه الطاقة يعتمد على الطلب الكلي على السلع والخدمات في فترة زمنية معينة ، وبعبارة أخرى أن الدخل والاستخدام دالة للطلب الكلي أو:

$Y= f(D)$

حيث أن Y تمثل الدخل ، D تمثل الطلب الكلي

والطلب الكلي يتكون من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري.

وقبل أن نبين كيف يكون الدخل في توازن لابد من التطرق إلى كل من مفهوم الاستهلاك والادخار والاستثمار.

أ- **الاستهلاك والادخار**: بعد الحصول على الدخل فإنه يوجه باتجاهين الأول نحو الاستهلاك Consumption والثاني نحو الادخار Saving أي أن الدخل = الاستهلاك + الادخار

م.م هند وليد العبيدي

والاستهلاك هو التحطيم المادي للانتاج ، والسلع الاستهلاكية هي السلع التي تستخدم في إشباع الحاجة مباشرة وقد تستخدم لمرة واحدة كالمواد الغذائية أو عدة مرات وقد يطول استخدامها حتى لعدة سنوات كما هوالحال بالنسبة للسلع المعمرة.

والاستهلاك يعتمد على حجم الدخل أي أن الاستهلاك هو دالة للدخل.

ب – الاستثمار(حسب رأي كينز): هو قيمة الانتاج الجاري من السلع الرأسمالية وقيمة ما يضاف إلى المخزون من السلع النهائية، أو هو الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع كالمعدات والمباني والمخزون من السلع.

والاستثمار الكلي له ثلاث مكونات هي : الاستثمار الخاص ، الاستثمار العام ، والاستثمار الخارجي.

فالاستثمار الخاص يمكن أن يكون بشكل معدات أو مباني ومال إلى ذلك أما الاستثمار العام فيتمثل بالأعمال العامة كالطرق والجسور والسدود التي تنشأ من قبل الحكومة أما الاستثمار الأجنبي فهو يمثل فائض الصادرات إلى الخارج على الاستيرادات منه.

–محددات الاستثمار : أن كل نوع من أنواع الاستثمار هذه يتحدد بعوامل تختلف عن تلك التي تحدد النوع الآخر

أ –محددات الاستثمار الخاص: يتأثر الاستثمار الخاص بنوعين من العوامل:

–العوامل الموضوعية : وتتمثل في :–

1–**الأرباح المتوقعة** وهي المحدد الرئيسي للاستثمار الخاص ، فالاستثمار في ماكنة جديدة أو مشروع جديد يتم فقط إذا كانت هناك إضافة متوقعه إلى الأرباح وإن الأرباح المتوقعة تعتمد على توقعات الأسعار التي ستباع بها منتجات تلك الماكنة أو المشروع، وعلى توقعات أسعار المواد الأولية والعوامل الأخرى التي ستستأجر أو تشتري لإنتاج هذه المنتجات وعلى توقعات الانتاجية المادية للعوامل المستخدمة.

2–**الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة** :إن الربح المتوقع من الاستثمار الإضافي يعبر عنه كمعدل للعائد من الاستثمار ويدعى بالكفاءة الحدية لرأس المال فإذا كان الربح الاضافي المتوقع من وحدة إنتاجية جديدة هو 40000 دينار سنوياً وكانت هذه الوحدة(المصنع)تكلف مليون دينار فإن الكفاءة الحدية ستكون 4% فإذا كان سعر الفائدة السائد في السوق هو 5% فإن المشروع لا يستثمر في هذه الوحدة الانتاجية لأن المليون دينار إذا أقرضت بفائدة 5%ستجلب عائداً بقدر 50000 دينار وهو أعلى من معدل العائد المتوقع الحصول عليه من الاستثمار في الوحدة الانتاجية، لذا فالاستثمار يتم طالما كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أكثر من سعر الفائدة.

وفي حالة معطاة من الكفاءة الحدية لرأس المال فإن سعر الفائدة يكون هو المحدد لمقدار الاستثمار، فإذا انخفض سعر الفائدة(مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها)يرتفع حجم الاستثمار والعكس بالعكس.

وهذا بالطبع لايعني أن الفترات التي يرتفع فيها الاستثمار تتميز بانخفاض معدلات الفائدة والعكس بالعكس، إذ في الواقع أن أسعار الفائدة ككل تكون مرتفعة عندما يكون هناك نشاط استثماري مرتفع، فالعلاقة بين النشاط الاستثماري وسعر الفائدة تكون مباشرة وليست معكوسة وذلك لأن الكفاءة الحدية لرأس المال التي تعبر عن توقعات للربح تكون

م.م هند وليد العبيدي

عرضة للتقلبات الواسعة باستمرار، ففترات ارتفاع الاسعار الفائدة تكون عادة فترات انتعاش اقتصادي وخلال فترات الانتعاش تميل التوقعات لأن تكون تفاؤلاً وبالتالي تكون الكفاءة الحدية لرأس المال أكثر ارتفاعاً.

والكفاءة الحدية لرأس المال لاتعني الانتاجية الحدية لرأس المال فالانتاج الحدي هو الاضافة إلى الناتج الفعلي المتحقق من آخر وحدة رأس مال مستثمرة وهو يعبر عن تجربة ماضية بينما تعبر الكفاءة الحدية عن توقعات للربح في المستقبل.

-العوامل الذاتية :وتتمثل في:

أ -التقدم التكنولوجي : فالاختراعات الجديدة تتطلب عادة رأس مال جديد كما أن التحسينات التكنولوجية تشجع على الاستثمار في مكائن جديدة واحلالها محل القديمة المستهلكة.

ب – النمو السكاني الذي يتضمن نمو الطلب على السلع وهذا يتطلب الحاجة إلى طاقات انتاجية جديدة.

ب -محددات الاستثمار الخارجي :يعتمد الاستثمار الخارجي على جميع العوامل التي ترفع من الطلب الخارجي على السلع المحلية والطلب المحلي على السلع الأجنبية، فحالات الرخاء والكساد السائد داخلياً وخارجياً هي العوامل المهمة المحددة للاستثمار الخارجي فضلاً عن القيود المفروضة كالتعريفة الكمركية ونظام الحصص وغيرها من القيود المفروضة من قبل كثير من البلدان والمعوقة للتبادل.

ج -محددات الاستثمار العام :يتم الاستثمار العام تبعاً لبعض الاعتبارات ذات العلاقة بالرفاهية العامة، كالطرق والجسور والمدارس والمستشفيات والمتطلبات العسكرية وهذه الاستثمارات مستقلة عن توقعات الربح، وكثيراً ما تستثمر الدولة في مشاريع لايمكن أن تكون مربحة كالاستثمارات في المشاريع الخدمية والاستثمارات العامة قد تتم من اجل موازنة التقلبات في الاستثمار الخاص للمحافظة على مستوى مرتفع من الدخل والاستخدام.

الدخل =الاستهلاك + الاستثمار و الاستثمار = يساوي الادخار

وانطلاقاً من المعادلة الاخيرة سنوضح توازن الدخل القومي وكما يأتي:

4-تحديد مستوى توازن الدخل.

عرفنا سابقاً بأن الادخار هو جزء الدخل غير المنفق على الاستهلاك لذا فالإدخار يمثل تسرباً من تيار الدخل (الانفاق)أما الاستثمار فإنه يمثل انفاقاً إضافياً إلى تيار الدخل القومي، وإن المناقشة بين نظرية كينز والنظرية الكلاسيكية تدور على التساوي أو عدم التساوي بين الادخار والاستثمار.

الكلاسيك ينظرون إلى الادخار والاستثمار على أنهما شيء واحد وأنهما متساويان دائماً لأن الفرد باعتقادهم لايقوم بالادخار إلا بقصد الاستثمار في حين يرى كينز بأن الادخار والاستثمار شيئان مختلفان ، فالاستثمار يتحدد بالمقارنة بين الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة وإنه يمول من مصادر مختلفة من بينها الادخار.

أما كينز فقد أكد على المساواة بين الادخار والاستثمار كشرط لتوازن الدخل القومي في أية فترة زمنية معينة ، أي أن الدخل القومي يكون في توازن إذا تساوى مقدار التسرب من الدخل الذي يمتنع اصحاب الدخول عن انفاقه على الاستهلاك(الادخار) مع المقدار الذي يقرر المستثمرون إنفاقه على تكوين رؤوس أموال جديدة(الاستثمار) خلال فترة زمنية معينة.